مؤتمر مدى
الكرمل السنويّ
للعام 2023

العلاقات بين الفلسطينيّين في فلسطين التاريخـــيّة:

ديناميّات اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة

مهنّد مصطفى
محرّر

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية

المحتويات

7 **المقدّمة**

12 **تمهيد**
مهنّد مصطفى

20 علاقات على الأطراف: قراءة في استطلاع رأي حول طبيعة العلاقات في المجتمع الفلسطينيّ على طرفَيِ الخطّ الأخضر
سامي محاجنة

41 **الباب الأوّل: العلاقات الاقتصاديّة: مُقارَبات اجتماعيّة وسياسيّة**

42 بين شَقَّيْن: شعب يمارس وَحدته وانشطاره
عرين هوّاري

68 الحكم العسكريّ والتهريب وصُنع الحدّ: تبعثُر العلاقات الفلسطينيّة وترميمها على خطّ الهدنة
محمّد قعدان

87 **الباب الثاني: العلاقات الاجتماعيّة – مقارَبات تربويّة ونسويّة**

88 تصوُّرات وتطبيقات التربويّين لسياسات التقييم والاحتواء تجاه التلاميذ الفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة في المدارس العربيّة في إسرائيل
إسلام أبو أسعد

104 "رحلة جبليّة، رحلة صعبة": التجربة المَعيشة للنساء الفلسطينيّات من المناطق المحتلّة عام 1967 المتزوّجات والمقيمات داخل "الخطّ الأخضر"
سهاد ظاهر- ناشف وعرين هوّاري

134 **الملاحق**

135 **ملحق 1**
نتائج الاستطلاع

142 **ملحق 2**
تقدير موقف: قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الـ25 في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل
وحدة السياسات

151 **ملحق 3**
تقدير موقف: مواقف المواطنين العرب من المشاركة في المظاهرات ضدّ خطّة ليـڤـين
وحدة السياسات

162 **برنامج المؤتمر**

164 **صفحات للمُلاحظات**

"رحلة جبليّة، رحلة صعبة": التجربة المَعيشة للنساء الفلسطينيّات من المناطق المحتلّة عام 1967 المتزوّجات والمقيمات داخل "الخطّ الأخضر"

سهاد ظاهر-ناشف[1] **وعرين هوّاري**[2]

ملخَّص

كثرت الأبحاث التي خاضت في تجارب النساء الفلسطينيّات في شتّى المناطق الفلسطينيّة المحتلّة على جانبَي "الخطّ الأخضر"، وغالبًا كان التركيز على الجانب الاجتماعيّ أو على الجانب السياسيّ أو على العلاقة التفاعليّة بينهما في مجال محدَّد. قليلة هي الدراسات التي خاضت في شموليّة الحياة اليوميّة التي تعيشها النساء الفلسطينيّات من خلال أصواتهنّ، وبخاصّة حاملات الهُويّة الفلسطينيّة من الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، واللاتي تزوّجن ويعشن حاليًّا داخل حدود الدولة الإسرائيليّة. وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على حياة أولئك النساء، وبخاصّة المتزوّجات والمقيمات في منطقة المثلّث، واللاتي غالبًا لا يحملن هُويّة أو إقامة، في محاولة لفهم كيف تعيش وهي منزوعة أيّ حقّ مدنيّ، وفي ظلّ نظام استعماريّ يفرض مواطَنة مشروطة ومحدودة أصلًا على الفلسطينيّين/ات حاملي/ات الهُويّة/ الجنسيّة الإسرائيليّة، وكذلك في ظلّ منظومة مجتمعيّة من بين سِماتها الذكوريّة، والفهم لفلسطينيّي الضفّة وقِطاع غزّة على نحوٍ يسهم أحيانًا في الإقصاء والشعور بالغربة. اعتمد البحث على المنهج النوعيّ الظاهراتيّ (Phenomenology)، مستخدِمًا مقابَلات شبه مقنَّنة. انتهى تحليل المقابَلات بخمس ثيمات تعالج أسباب وكيفيّة الإقدام على الزواج، والصعوبات التي تواجهها

1. **د. سهاد ظاهر-ناشف**، مُحاضِرة في علم اجتماع الصحّة في كلّيّة الطبّ في جامعة كيل بالمملكة المتّحدة.
2. **د. عرين هوّاري**، مديرة برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل.

النساء، وتأثير الصعوبات عليهنّ، وإستراتيجيّات التكيّف والمواجهة، وعوامل مساعِدة على العيش. لقد وجدت الدراسة أنّ النساء يجدن دعمًا معنويًّا وماديًّا من الأزواج وعائلاتهم، وهنّ غالبًا كلّ منهنّ زوجة وحيدة وأولى، ولكنّهنّ -في الوقت ذاته- يواجهن صعوبات سياسيّة تحرمهنّ حقوقًا أساسيّة في الصحّة والتعليم، وصعوبات مجتمعيّة ترسّخ شعورهنّ بالغربة، ولذا يطوّرن إستراتيجيّات مواجَهة متعدّدة.

مقدّمة

اختلفت الجغرافيّات واتّفقت السياسات: تَقاطُع الجندر والسياسة وتأثيره على حياة النساء المحرومات الجنسيّة

نصّت المادّة 15 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان أنّ من حقّ كلّ إنسان أن يحصل على جنسيّة في دولة معيّنة، وأنّه يُمنع سحب هُويّة أيّ شخص بشكل اعتباطيّ،[3] وتتناول العديد من وثائق الأمم المتّحدة حقوق غير المواطنين كعديمي الجنسيّة، واللاجئين، وملتمسي اللجوء، والعمّال غير المواطنين وأُسرهم وضحايا الاتّجار بالبشر والأطفال غير المواطنين، مؤكِّدة ضرورة توفير حقّهم في الحماية والأمان والتنقّل وغير ذلك من حقوق الإنسان الأساسيّة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالأطفال والنساء. تَرِدُ العديد من هذه الحقوق في الكثير من الاتّفاقات الدوليّة، ومن بينها "الاتّفاقيّة بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسيّة" وَ "الاتّفاقيّة بشأن خفض حالات انعدام الجنسيّة".[4]

أثبتت العديد من الدراسات والتقارير أنّ تقاطُع الواقع القانونيّ مع المبنى الجندريّ يجعل النساء العديمات الجنسيّة أكثر هشاشة مقارَنة بالرجال العديمي الجنسيّة. على سبيل المثال، تعاني النساء من "البدون"[5] في الكويت من الصعوبات على نحوٍ أكثر تركيبًا وعمقًا من الرجال، على الرغم من المعاناة الكبيرة التي يعيشها الرجال

3. للاطّلاع على تفاصيل هذه البنود، زوروا موقع الأمم المتّحدة. مستقاة بتاريخ (2023/2/20). من: https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.htm.l

4. للاطّلاع على تفاصيل تلك الاتّفاقيّات، زوروا موقع الأمم المتّحدة. مستقاة بتاريخ (2023/2/20). من: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-stateless-persons

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-reduction-statelessness

5. بدون جنسيّة /عديمو الجنسيّة -وهو اسم يُطْلَق على مجموعة من عديمي الجنسيّة المقيمين/ات في الكويت.

والذكور بعامّة؛ ففي حين أنّ "البدون" محرومون من حمل جنسيّة بلد يُفترَض أنّه بلدهم، ويعامَلون كسكّان "غير شرعيّين"، إذ يتعرّضون لانتهاكات عدّة مثل عدم السماح لأبنائهم بالتعلُّم في المدارس العامّة، وهو ما يَضطرّهم إلى تلقّي التعليم في مدارس خاصّة (العنزي، 2011)، تُحْرَم بعض الفتيات من تلقّي التعليم لأنّ عائلاتهنّ تختار تمويل تعليم الذكور (سالم، 2020)، فضلًا عن التمييز والاستغلال الصارخ في أماكن العمل وأحيانًا التحرّش الجنسيّ، الذي تعيشه النساء خوفًا على أماكن عملهنّ بسبب هشاشة مكانتهنّ المدنيّة.

العلاقة الطرديّة بين العنف الجندريّ والحالة المدنيّة وَ/أو السياسيّة هي عالميّة خاصّة في حالات المجموعات التي لا تحمل هُويّة أو جنسيّة. على سبيل المثال، تستعرض پْرِدي وآخرون (Priddy et-al., 2022) العنفَ البنيويّ السياسيّ والجندريّ تجاه مليون شخص من الروهينچا المنزوعي الجنسيّة في مينمار والهاربين إلى بنچلادش، الناتجَ عن عدمِ حصولهم على مكانة لاجئين والنظرِ إليهم على أنّهم "مواطنون مينماريّون مبعَدون قسرًا"، ممّا منع عنهم الحقوق حتّى الأساسيّة الدنيا منها التي يحصل عليها اللاجئون؛ وهو ما انعكس بصورة أكثر شدّة تجاه النساء الروهينچا اللواتي مُورِسَ ضدّهنّ العنف الجندريّ والجنسيّ قبل وبعد التهجير (Ibid).

وفي السياق الفلسطينيّ، تطرّق عدد من الباحثين/ات إلى انعدام الجنسيّة كحالة يتشاركها الفلسطينيّون/ات في أيّ سياق في العالم. فالفلسطينيّون داخل الخطّ الأخضر يعيشون مواطَنة مشروطة في ظلّ نظام دولة استعماريّة استيطانيّة تعرّف نفسها بأنّها يهوديّة وبأنّها دولة اليهود. وتُمأسس إسرائيل انعدام الجنسيّة للفلسطينيّين/ات من سكّان القدس المحتلّة من خلال قانون المواطَنة وحقّ العودة لليهود فقط (Jefferis, 2012)، ناهيكم عن انعدام الجنسيّة بين الفلسطينيّين/ات اللاجئين/ات في دول عربية، إذ لم تصدّق معظم الدول العربيّة على اتّفاقيّة اللاجئين لعام 1951 /بروتوكول 1967، أو اتّفاقيّة عام 1954 بشأن وضع الأشخاص العديمي الجنسيّة، ولم تصدّق على اتّفاقيّة عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسيّة في الشرق الأوسط.

النساء الفلسطينيّات وقانون المواطَنة الإسرائيليّ

تطرّقت بعض الدراسات إلى حالة النساء الفلسطينيّات اللاتي يعشن دون هُويّة أو إقامة في داخل حدود الدولة الإسرائيليّة، أو داخل "الخطّ الأخضر". وفي حين نرى

أنّ النساء الفلسطينيّات لسن مهاجرات أو طالبات لجوء، بل هنّ داخل وطنهنّ منذ ما قبل وبعد حضورهنّ إلى داخل الخطّ الأخضر، فإنّهنّ أمام القانون الإسرائيليّ لا يملكن حقوقًا مدنيّة. وقد أشارت ظاهر-ناشف[6] (Daher-Nashif, 2022)، في دراسة سابقة لها بشأن تجربة النساء من الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة المتزوّجات والمقيمات داخل الخطّ الأخضر في منطقة النقب، أنّ معظمهنّ يعشن اختلاسًا ودون تصاريح أو بطاقات إقامة أو هُويّة، ممّا يسلبهنّ الحقّ بالعلاج، والحقّ بالتعليم، والحقّ بالأمان وغير ذلك. وقد أشارت إلى أنّ غالبيّة النساء يحضرن كزوجة ثانية أو ثالثة وأحيانًا رابعة في مجتمع أبويّ تكثر فيه ظاهرة تعدُّد الزوجات والعنف الأُسَريّ، فضلًا عن العنف الاستعماريّ الاستيطانيّ الذي تمارسه السلطات الإسرائيليّة تجاه المواطنين البدو في النقب. إلى ذلك ينضاف العنف المجتمعيّ الذي تعانيه أولئك النساء، لكون المجتمع المحيط يدرك مدى هشاشتهنّ وعجزهنّ أمام المنظومة السياسيّة، ويستغلّ ذلك معنِّفًا إيّاهنّ جسديًّا ولفظيًّا، فتعيش أولئك النساء دون حول ولا قوّة ولا قدرة على التقدُّم بشكوى إلى أيّ جهة رسميّة لكونهنّ مقيمات "غير شرعيّات". تعيش النساء في حيّز يغلب عليه الفقر الاقتصاديّ والعنف السياسيّ والجندريّ والاجتماعيّ، ولكن يُضطرَرْنَ إلى البقاء والسكوت وتحمُّل جميع أشكال العنف، كي لا يُهجَّرن إلى مناطق الضفّة أو قِطاع غزّة بعيدًا عن أطفالهنّ.

وتناولت پرسر (2017) في بحثها النساء المقيمات في حيفا والشمال دون مكانة قانونيّة رسميّة، وهي تسمّيهن "نساء دون مكانة". تقرأ پرسر مكانة النساء الفلسطينيّات وغيرهنّ، مؤكّدة أنّ انعدام المكانة القانونيّة يرسّخ العنف ضدّ النساء، مشيرة أنّه ليس من قبيل المصادفة أنّ 12% من النساء اللاتي في البيوت الآمنة للنساء المعنَّفات لا مكانة قانونيّة لديهنّ.

تأتي الدراسة الحاليّة للتعمُّق في دراسة حالة النساء الفلسطينيّات المتزوّجات في منطقة المثلّث تحديدًا التي تقع في ما بين الشمال والجنوب. تشمل الدراسة مجموعتين من النساء الفلسطينيّات من الضفّة الغربيّة اللاتي يحملن الهُويّة والجنسيّة الفلسطينيّتين المتزوّجات لرجال فلسطينيّين يحملون الهُويّة والجنسيّة الإسرائيليّتين ويعيشون داخل حدود الدولة الإسرائيليّة. المجموعة الأولى يحمل أفرادها هُويّة أو تصريح إقامة، وغالبيّتهنّ تزوّجن قبل قانون المواطَنة

6. وهي الباحثة الرئيسيّة في هذه الدراسة.

والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقّت) (2003)،[7] ونساء لا يحملن هُويّة أو تصريح إقامة تزوّجن بعد سَنّ هذا القانون، ويُقِمن مع العائلة وبحوزتهنّ تصريح في معظم الحالات منتهي الصلاحيَة تحت عنوان "تصريح زيارة زوج وأولاد" ويكون محدودًا بفترة زمنيّة مداها 3-4 أيّام. ومن أجل تجديده، عليهنّ العودة إلى مناطق الضفّة الغربيّة والتقدّم بطلب استصدار تصريح جديد كلّما انتهت صلاحيَة التصريح الذي يحملنه، ولذا نجد أنّ غالبيّة النساء يفضّلن البقاء اختلاسًا والمخاطرة على أن يدخلن في هذه السيرورة غير المضمونة وغير الإنسانيّة والتي -في الغالب- تبعدهنّ عن أطفالهنّ شهورًا.

ولكوننا شملنا مجموعتَيْن من النساء، كان بإمكاننا المقارنة بين حالِ النساء اللاتي تزوّجن قبل سَنّ قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل المشار إليه آنفًا، وحالِ نساء تزوّجن من بعد سَنِّه. بحسب هذا القانون، يُحظَر قانونيًّا لمّ شمل العائلات الفلسطينيّة التي فيها أحد الزوجين يحمل الجنسيّة الإسرائيليّة والآخَر يحمل الجنسيّة الفلسطينيّة ويسكن في الضفّة الغربيّة أو قِطاع غزّة. يجدر بالذكر أنّه في العام 2007 عُدِّل هذا القانون ليمنع توحيد العائلات إذا كان أحد الأزواج من مواطني أو سكّان إيران أو لبنان أو سوريا أو العراق (ما يسمّى حسب القانون الإسرائيليّ "دول عدوّ").[8] في آذار عام 2022، عادت الكنيست إلى سَنّ القانون بصيغة أكثر تشدُّدًا ومن خلال توافُق بين الأحزاب اليمينيّة داخل الائتلاف وخارجه (جرايسي، 2022).

إضافة إلى سياسات التفرقة والفصل بين فئات المجتمع الفلسطينيّ المختلفة على طرفَي "الخطّ الأخضر"، التي تمارسها إسرائيل كجزء من منظومتها الاستعماريّة، تسهم بعض بنود اتّفاقيّات أوسلو (1993) في معاناة النساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل إسرائيل. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تسجيل ولادة أطفال نساء فلسطينيّات متزوّجات ومقيمات في إسرائيل من الضفّة الغربيّة وغزّة، وكذلك لا تستطيع منح هؤلاء الأطفال رقْمًا وطنيًّا وبطاقات هُويّة فلسطينيّة. وهذا يعني أنّه إذا تعرّضت أمّهاتهم لعنف سياسيّ أو اجتماعيّ وأردن العودة إلى عائلاتهنّ في الضفّة الغربيّة أو غزّة، فلن يتمكّنّ من اصطحاب أطفالهنّ معهنّ (Stein, 2004). من الجدير بالذكر أنّ الضغوط التي مارستها الحركات النسويّة الفلسطينيّة أدّت إلى إصدار

7. لقراءة نصّ القانون والتعديلات التي أُدخِلت عليه والالتماسات التي قُدِّمت من أجل إلغائه، زوروا موقع عدالة الإلكترونيّ. مستقاة بتاريخ (2022/9/6) من: https://www.adalah.org/ar/law/view/318

8. المصدر السابق.

صيغة معدَّلة من القانون الأساسيّ (2003)، ممّا أتاح للأمّهات الفلسطينيّات نقْل جنسيّاتهنّ إلى أطفالهنّ، لكن هذه القاعدة تستثني الأطفال المولودين لأب يحمل بطاقة هُويّة إسرائيليّة (Jad, 2003) وبالتالي، تُضطرّ النساء الفلسطينيّات المتزوّجات والمقيمات داخل إسرائيل ولا يحملن هُويّة أو تصريح إقامة إلى البقاء على نحوٍ غير قانونيّ، والتواري عن عيون السلطات الإسرائيليّة، وأحيانًا يتحمّلن العنف الاجتماعيّ الأُسَريّ من أجل البقاء مع أطفالهنّ.

1. الإطار المفاهيميّ

نعتمد في هذه الدراسة على التقاطُعيّة (Intersectionality) (Crenshaw, 1991) إطارًا مفاهيميًّا قادرًا على تفكيك بنْية التقاطُع بين العوامل الاجتماعيّ والديمجرافيّة والسياسيّة المختلفة، وفَهْم كيفيّة تشكُّل الحياة المَعيشة لأولئك النساء. وقد أشارت الكثيرات من الباحثات النسويّات وعالِمات الاجتماع إلى أهمّيّة استخدامه إطارًا مفاهيميًّا في البحث النسويّ، لكونه يستطيع الكشف عن تقاطع وتفاعل بِنى قوى السيطرة المختلفة وكيفيّة عمل هذا التقاطع في زيادة تهميش وهشاشة النساء، ولا سيّما أولئك اللواتي ينتمين إلى المجموعات غير المهيمنة التي عانت، أو ما زالت تعاني، من مباني القمع الاستعماريّة والعنصريّة فضلًا عن المباني الذكوريّة.

تدّعي هذه الورقة أنّ التقاطع بين القوى السياسيّة والقوى الاجتماعيّة والجندريّة، بالإضافة إلى تقاطعها مع عوامل ديمجرافيّة (كالسنّ، والحالة الاقتصاديّة، وعدد الأولاد /البنات، ودعم العائلة الأصليّة والزوج وعائلته -على سبيل المثال)، يُمَوْضِع النساء في حالةٍ تُسمّيها جوديث بتلر (Butler, 2009) الحياة المحفوفة بالمخاطر (Precarious life)، حيث تدّعي أنّ كلّ إنسان/ة هشّ/ة بطريقةٍ ما، وذلك لكونه (أي الانسان/ة) يحتاج إلى مأوًى ومأكل ومشرب وحماية، ولكن يَكْمن الفرق في درجة الهشاشة التي تزداد كلّما قلّت القدرة على الحماية الذاتيّة والدفاع عن النفس، لتصل ذروتها إلى حالة الحياة المحفوفة بالمخاطر والتي يتعرّض فيها الإنسان/ة للعنف والفقر مع شبه انعدام للقدرة على رفض ومواجهة هذا العنف والقمع. ينتقد جورونين وَروز (Joronen & Rose, 2020) ادّعاء بتلر ويوصيان بضرورة التعامل مع الهشاشة كقضيّة سياسيّة واجتماعيّة وعِرقيّة ومكانيّة وَ/أو جندريّة بدلًا من اعتبارها شرطًا وجوديًّا محدّدًا لجميع البشر. نقتبس هذا الموقف وندّعي من خلال هذه الدراسة أنّ النساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل إسرائيل

يواجهن طبقات من الهشاشة تبدأ بموقعهنّ السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والجندريّ.

من خلال هذه الدراسة، نبيّن كيف تخلق التطوُّرات التاريخيّة -نحو "قانون المواطَنة والدخول لإسرائيل" (2003) واتّفاقيات أوسلو (1993) وغيرها- طبقات من الهشاشة بين النساء الفلسطينيّات، ونحاول من خلالها الوقوف على هشاشة النساء لكن -وربّما بالأساس- على إستراتيجيّات المواجَهة والتكيُّف التي ينتهجنها في حياتهنّ اليوميّة. نرى أنّ خلق طبقات من الهشاشة هو بمثابة سياسة استعماريّة تنتهجها إسرائيل ابتغاءَ خلق حالة من عدم الاستقرار وعدم الوضوح التي تُضعف المجتمع بعامّة والنساء على وجه الخصوص. ومن خلال هذه الدراسة نحاول فَهْم الدَّوْر الذي قد يقوم به المجتمع الفلسطينيّ في الداخل في التخفيف أو التكثيف من هشاشة النساء اللاتي لا يحملن الهُويّة أو الإذن بالإقامة.

2. المنهجيّة

بُغْيةَ توثيق حياة النساء وفَهْم جوهرها بأصواتهنّ، اعتمدت هذه الدراسة الإبستمولوجيا النسويّة التي ترى أنّ أصوات النساء ورواياتهنّ وتحليلهنّ لواقعهنّ هي ركائز مُهِمّة في إنتاج المعرفة، ولا سيّما المهمَّشات واللواتي يعشن مباني القمع حيث يشكّل القمع امتيازًا معرفيًّا (Harding, 2012). اعتمد البحث على المنهج النوعيّ الظاهراتيّ (Phenomenology)، مستخدِمًا مقابلات شبه مقنَّنة مع عشر نساء تحمل كلّ منهنّ الجنسيّة الفلسطينيّة وتعيش داخل "الخطّ الأخضر" في منطقة المثلّث تحديدًا (مع وبدون هُويّة /تصريح للإقامة).

وابتغاءَ الوصول إلى النساء، اعتمدت الدراسةُ طريقة كرة الثلج التي من خلالها أوصلتنا المرأة المشارِكة في البحث إلى امرأة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، استعنّا بمساعدة بعض المؤسّسات المجتمعيّة لترشيح أسماء لنساء يلائمن الفئة المستهدَفة.

لقد اتّبعت الدراسة أخلاقيّات البحث العلميّ متّخِذة خطوات عدّة، منها: الموافَقة المستنيرة للمشارَكة؛ استخدام أسماء مستعارة؛ عدم استخدام أيّ معلومات شخصيّة من شأنها أن تكشف عن هُويّة المشارِكات (نحو: البلد الأصليّ وبلد

السكن الحاليّ)؛[9] تأكيد الحرّيّة في قبول أو رفض التسجيل الصوتيّ للمقابَلة؛ تأكيد قدرتها على الانسحاب من الدراسة في أيّ مرحلة دون أيّ عواقب ودون استخدام لأيّ من تفاصيلها الشخصيّة.

3. النتائج

معطيات ديمـچـرافيّة واقتصاديّة عن النساء المشارِكات

شاركت في البحث عشر نساء من عدّة خلفيّات اجتماعيّة واقتصاديّة وتربويّة (انظروا الجدول 1). على الرغم من أنّ البحث شمل عشر نساء فقط، تعكس أولئك النساء الخلفيّات المختلفة والمحتمَلة لنساء فلسطينيّات متزوّجات ويُقِمْن داخل الخطّ الأخضر في منطقة المثلّث قَدِمْنَ من مدن أو قرى مختلفة في الضفّة الغربيّة.

بيّنت النتائج أنّه هنالك ثلاثة أنواع من الوضعيّة المدنيّة /السياسيّة للمشارِكات أو ما في الإمكان تسميته ثلاثة أنواع من الهشاشة: **الأوّل** خاصّ بالنساء اللواتي يحملن بطاقات هُويّة، وغالبيّتهنّ حصلن عليها قبل فرض قانون الدخول والبقاء في إسرائيل منذ سنة 2003، وتلك الهُويّات تكون صالحة لمدّة سنتين ولا تعطي المرأة الحقّ بالتجنيس بل تعطيها فقط الإقامة والحصول على حقوق كالقدرة على العمل، وفتح حساب مصرفيّ، والتأمين الصحّيّ وغير ذلك. النوع **الثاني** خاصّ بالنساء اللاتي تزوّجن من بعد سَنّ هذا القانون (بعضهنّ القليل أيضا قبله) ولا يحملن بطاقات هُويّة بل تصاريح إقامة يجب تجديدها كلّ سنة ليتمكَّنَّ من البقاء والعمل، وتحصيل التأمين الصحّيّ، وفتح حساب مصرفيّ. وأمّا النوع **الثالث**، فهو خاصّ بشريحة النساء اللاتي حصلن على ما يسمّى "تصريح زيارة زوج وأولاد" والذي يكون محدودًا بعدد من الأيّام (غالبًا 3-4 أيّام) ولا يحقّ لهن العمل أو الحصول على أي حقّ مدنيّ آخَر. ومن ناحية القانون الإسرائيليّ، هنّ ملزَمات بمغادرة الخطّ الأخضر عائدات إلى مناطق الضفّة الغربيّة، بعد انتهاء مدّة صلاحيّة التصريح. وعلى الرغم من معاناة النساء من الشرائح الثلاث، فإنّ المجموعة الأخيرة تواجه الصعوبات الأكبر والأقسى.

9. عند الاقتباس من كلام النساء، عمدنا أحيانًا إلى التعميم عند ذكر أسماء الأماكن ابتغاءَ حماية خصوصيّة النساء. فعلى سبيل المثال، بدلًا من اقتباسها قائلة "في جتّ" كتبنا "في البلد" أو "في الضفّة".

الجدول 1: المعطَيات الديمجرافيّة للمشارِكات

اسم المشارِكة (مستعار)	سنوات الدراسة	السنّ اليوم	السنّ حين الزواج	سنّ الزوج حين عَقْد الزواج	عمل الزوجة اليوم	عمل الزوج اليوم	عدد الأولاد	هل هي زوجة وحيدة أم هي إحدى عدّة زوجات	وجود هُويّة /إقامة / تصريح زيارة	الحالة الاقتصاديّة
حسناء	12 + دورات استكمال	67	21	28	عملت في السابق في مشاريع متفرّقة في مؤسّسات غير حكوميّة	معلّم متقاعد	1	وحيدة	هُويّة	ميسورة
نيڤين	12+4 سنوات أكاديميّة	45	16.5	29	تعمل في نادٍ وترشد في دورات	لا يعمل	5	وحيدة	هُويّة	متوسّطة
نور	12	41	20	24	مربّية في حضانة خاصّة	مدير عمل	5	وحيدة	تصريح زيارة زوج وأولاد	متوسّطة -جيّدة جدًّا
فاتن	12	38	33	61	لا تعمل	لا يعمل	2	زوجة ثانية	تصريح زيارة زوج وأولاد	تحت المتوسّطة

زينة	12+4 سنوات أكاديميّة	45	24	33	بائعة في حانوت ملابس	لا يعمل	5	وحيدة	إقامة سنويّة	تحت المتوسّطة
سناء	12	42	18	28		عامل في مصنع	5	وحيدة	هُويّة	تحت المتوسّطة
أفنان	12+4 سنوات أكاديميّة	43	17	27	ناشطة مجتمعيّة وحقوقيّة	يعمل في شركة حفريّات	2 (يعملان أيضًا)	وحيدة	هُويّة	جيّدة جدًّا
رحاب	الصفّ الخامس	47	45	80	لا تعمل	لا يعمل	7 من الزواج الأوّل	الزوجة الثالثة بعد وفاة الأولى وتطليق الثانية	إقامة	جيّدة
أميمة	توجيهيّ	76	27	26	معلّمة متقاعدة وحاليًّا متطوّعة في برنامج تربويّ	معلّم			إقامة وجنسيّة	جيّدة
أمل	توجيهيّ+4 سنوات أكاديميّة	34.5	23	31	لا تعمل	عامل في مصنع	3	وحيدة	إقامة	متوسّطة

تعدّدت الأسباب والمصير واحد: لماذا وكيف تُمّم الزواج؟

بيّنت المقابَلات في هذه الدراسة أنّه هنالك عدّة أسباب تجعل النساء يوافقن أو يرغبن بالزواج داخل "الخطّ الأخضر". أبرز تلك الأسباب ذات بعد جندريّ متعلّقة -مثلًا- بسِنّ المرأة التي تُعتبر (السِّنّ) اجتماعيًّا متقدّمةً. على سبيل المثال، قالت فاتن:

> بصراحة... كان عمري 33 ومستوى العنوسة بالضفّة مرتفع جدًّا... وأنا بدّي أتزوّج خلص هيك الطبيعة الوَحدة بتحبّ تتزوّج وكان إنّه قعدت معه وحسّيت في كيميا بينّا أنا اخترت أكمّل معه غير إنّه أنا كغريزة حابّة أتزوّج وأرتبط أنا بنت بَحِبّ المغامرات بَحِبّ المفاجآت فكان بالنسبة إلي الداخل عالَم جديد زَيّ كإنّك رايحة على بلد ثانية... زَيّ أوروبا أميركا... عمري ما رحت عالداخل ولا بَعْرف وين... كنت معنيّة أتزوّج وبدّي أجرّب إشي جديد.

إضافة الى القلق من العزوبيّة، والرغبة في خوض تجربة جديدة، كانت ثمّة أسباب أخرى، نحو: لقاءات بالمصادفة من خلال زيارات عائليّة؛ الظروف الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي تعيشها المرأة وعائلتها... على سبيل المثال، أشارت رحاب إلى أنّ حالتها الاقتصاديّة كانت "تحت الصفر... كنت أشتغل بروضة من الثماني للخمسة بِـ 500 شيكل في الشهر وكان عندي سبعة [أطفال] أطعمهم وأعلّمهم... الأرملة والمطلّقة فِش إلها دخل يعني مجبورة هي تعيش وتعيّش وْلادها بشو ما كان". وإلى هذا أضافت زينة، التي كانت هي كذلك تعاني أوضاعًا اقتصاديّة صعبة، الوضعَ الاجتماعيّ:

> فِشّ حدا تعتمدي عليه يعني أنا أخوي اللي أكبر منّي بقى موظّف يوخد 800 شيكل بالشهر قبل 25 سنة... كنت يتيمة بَدْرُس لحالي بَعَلّم حالي... بقى ييجي كم عريس وأرفض وإمّي قالت: لوينتى بدّك تضلّك ترفضي؟! خلص خذيه. فقلت لها: بدك إيّاه يمّا، خلص بِمْشي الحال بوخده. يعني مش قصّة علاقة ولا بعرفه ولا إشي. إنّه خلص زيجة سترة للبنت وأنا بقيت بالسنة الأخيرة بالتعليم، فصار زَيّ إنّه إشي طبيعي كلّ وَحدة تتزوّج. بَس هاد اللي صار تزوّجنا بعد شهر شهرين.

مقولة "زيجة البنت سترة" -كما في الاقتباس أعلاه- تُعتبر سببًا جندريًّا إضافيًّا

يرى المجتمعُ من خلاله بالرجل "ساترًا" وَ/أو "حاميًا" للمرأة التي تحتاج "للسترة" التي "تحميها" من ألسنة الناس التي تحطّ من مكانتها وتراها "ناقصة" إذا كانت عزباء، أو تحطّ من "شرفها" بحيث تشكّك في سلوكها.

ذكرت بعض المشارِكات أنّ قلّة الوعي كانت أحد العوامل التي سهّلت قرار الزواج دون التفكير في المصير والمستقبل على نحوٍ كافٍ. على سبيل المثال، قالت نيفين التي تزوّجت وهي في السادسة عشرة (16): "الصراحة بقى الإشي إنّي أنا طفلة بقيت بعدني بَلعب مش واردة الصورة بالنسبة إلي"... وأضافت نور:

> هاي كانت رغبة إمّي من الأساس إنّه الأفضل خلّيكِ هون جنبي...[10] ولقدّام بتوخدي هويّة يعني من ناحية أمان... فأنا بالبداية ما شُفْتِش الإشي صعب عليّ بالرغم إنّه هَسّا الإشي عليّ صعب... كنت تقولي بحالة جهل يعني ما كنت مميّزة إنّه هاد الإشي راح يكون لصالحي لقدام أو لأ.

الصعوبات التي تواجهها النساء وعائلاتهنّ

يمكن تقسيم الصعوبات التي تواجهها النساء إلى اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة، ولا يمكن الفصل بينها لأنّها تتفاعل جميعها لتشكّل حياة النساء اليوميّة. بعض النساء تكلّمن عن صعوبات التأقلم في البداية بسبب اختلاف العادات والتقاليد والثقافة، نحو: طريقة اللباس؛ كيفيّة طبخ الطعام؛ طريقة التحدُّث... على سبيل المثال، قالت زينة:

> لما تجوّزنا انصدمت... كثير هيك... يعني بتكوني قاعدة ما بتشوفي إلّا واحد فات... طَبْ أنا إلي خصوصيّتي... نمط الأكل غير، اللهجة غير، عاداتهم وأعراسهم كلّ شي غير... أوّل سنة كثير صعبة كثير... فكّرت إنّي أَدَشِّر...[11] كلّ شي كلّ شي مش عارفة أتأقلم... أكلهم غير، فطورهم غير... شربهم الشاي والمَيّ غير، كلّ شي غير... حسّيت إنّه هاد مش محلّي، هاد مش إلي... أعمل إشي ينتقدوه أحكي إشي... هَيّو... كلمة "هَيّو" ينتقدوها... فخلص قلت لإمّي

10. يُذكَر أنّ الأمّ تزوّجت بعد وفاة والد نور رجلًا من داخل "الخطّ الأخضر" وسكنت هناك ولديها تصريح إقامة.
11. أترك العلاقة.

خلص بدّيش[12] إيّاه وبدّي أروّح. وإذا بدّه، ييجي يقعد هون...

وحول الصعوبات التي تواجهها النساء اليوم اجتماعيًّا، ذكرت بعض النساء أنّهنّ يتعرّضن لتعليقات وَ "تسميع كلام" من المجتمع المحيط (غير العائلة) على اللبس، طريقة الكلام وبشكل خاصّ لكونهنّ من الضفّة الغربيّة. فعلى سبيل المثال، قالت رحاب: "أحيانًا بيقولوا نازلات على طمع بنات الضفّة وبلمّين مصاري[13]"...

إلى ذلك أضافت أمل قائلة:

> أوّل ما تجوّزت كانت قصّة ضفّة وإسرائيل... تيجي تقعدي عند ناس ويمكن ما حدا عارف إنّك من الضفّة ولمّا ييجوا يحكوا مع بعض وإذا الواحد بدّه يغلط على واحد يقلّه إنت ضفّاوي، وجوزي يقلّي هاي اسمعيها من هون وطلّعيها من هون... بقيت أقعد أجادل ليش مالهم أهل الضفّة [تضحك]...كنت أسمعها من كثير ناس، حتّى من قرايب... حتّى ولاد بالشوارع لمّا واحد يغلط عالثاني يقلّه يا ضفّاوي... الحقّ مش عالولاد. عالأهل... بالآخر فِشّ فرق كلّنا فلسطينيّي.

بالإضافة إلى التعامل معهنّ باستعلائيّة، ذكرت ثلاث نساء وجود تعامل مختلف في المدرسة مع أطفالهنّ. فعلى سبيل المثال، علّقت نور:

> بنتي الكبيرة شويّ فاتت فترة بحالة نفسيّة لدرجة بدهاش[14] تحكي مع حدا، بدهاش تروح عالمدرسة؛ ليش المعلمة بتعامل بنت فلان وبنت فلان. هاي البنت عندي معروفة من الأوائل وبتروّح تعيّط[15]... يعني بفترة من الفترات قعدَتْ بالدار بدهاش تروح على المدرسة. يومها أجت المربّية ولمّت وْلاد الصفّ وجابتهم عندي عالدار عأساس نطلّع البنت من الحالة النفسيّة اللي فاتت فيها... وهاد الإشي مرّ مش بَس على بنتي الكبيرة. مَرّ على كلّ وْلادي من الكبير للزغير... إنُّه بتعاملوا معاهم إنُّه آه إمُّه من الضفّة يعني إحنا زيّ عامّة الشعب مع إنُّه أنا الحمد لله كلّ وْلادي متفوّقين.

12. لا أريد.
13. يجمعن النقود.
14. ترفض.
15. تبكي.

ثمّة صعوبة أخرى تواجهها النساء من قِبل المجتمع الفلسطينيّ المحيط بها في الداخل، تتمثّل في استغلال أصحاب المصالح حاجةَ النساء إلى العمل وهشاشة أوضاعهنّ السياسيّة، وبالتالي تشغيلهنّ بأجر متدنٍّ دون أيّ حقوق ودون تكليف صاحب العمل نفسه بتسجيلها، كسلًا وتخاذلًا، على الرغم من أنّ القانون (قانون العامل الأجنبيّ)[16] يمنحهنّ بعض الحقوق. على سبيل المثال، شرحت زينة ذلك بقولها:

> إحنا اللي من الضفّة لمّا منشتغل هون ومعنا تصاريح لازم المُشغِّل نفسه يروح على مكتب العمل ويطلب لنا أوراق وحقوق... فهون المُشغِّل بقول لك أنا شو جابرني أروح وأدفع أشياء؟! مع إنّه نفس الدفع؛ يعني بدّه يدفع التأمين الصحّي تأمين (تقاعد) بعرفش شو هي القوانين فبحاولوا يتهرّبوا... كثير ناس هون بحاولوا ميعطوش[17] (كشف راتب). أنا لا بدّي (كشف راتب) لإنّي أنا بدفع كلّ شهر حوالي 300 شيكل تأمين صحّي إلي (خاصّ)... أنا بحاجة للشغل. أنا عندي خمسة وجوزي لا يعمل. أنا مصاريّي بصرفهن عالدار أكل وشرب ولبس للبنات، جوزي بوخد 3,200 منهم مندفع مَيّ كهربا و(ضريبة سكن) وتأمين صحّي.

إضافة إلى استغلال بعض المشغّلين، تواجه العائلات استغلالًا من طرف بعض المحامين الذين تدفع لهم العائلات مبالغ طائلة لإدارة ملفّاتها حتّى تكتشف أنّه لم يُفتح ملفّ. علاوة على هذا، تنجم عن حالة النساء اللواتي لا يحملن تصريح إقامة أو بطاقة هُويّة صعوبةٌ أخرى هي العبء المادّيّ الإضافيّ، فغالبيّتهنّ يعملن بأجر زهيد دون حقوق أساسيّة، ويدفعن كذلك 300 شاقل شهريًّا كرسوم تأمين صحّيّ خاصّ ليستطعن تلقّي العلاج عند الحاجة. وقد ذكرت نور أنّ لديها تأمينًا صحّيًّا خاصًّا في الداخل وآخَر في الضفّة الغربيّة كي تستطيع تمويل عمليّاتها، إذ قالت:

16. يعود هذا القانون إلى سنة 1991، ويحدّد شروط الاستحقاق لتشغيل عامل أجنبيّ، وطرق الحصول على تصريح تشغيل عامل أجنبيّ، وواجبات المشغِّل تجاه العامل الأجنبيّ وتجاه الدولة. للاطّلاع على تفاصيل هذا القانون، زوروا الموقع الإلكترونيّ لمنظّمة "كلّ الحقّ". مستقاة بتاريخ (2022/9/3) من: https://www.kolzchut.org.il

(وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّنا نتطرّق هنا إلى القانون الإسرائيليّ الصِّرْف نحو الأجانب، رغم اقتناعنا أنّ النساء الفلسطينيّات صاحبات وطن ولسن مهاجرات أو أجنبيّات).

17. لا يعطون.

> مثل ما أنا عاملة تأمين هون عاملة تأمين برضه ببلدي، تأمين صحّي اللي بدفع عليه سنوي اللي في حالة بصير معي إشي هون وما استقبلوني إنّي أضطرّ أروح هناك. يعني عملت كذا عمليّة بالسنة الأَخرانيّة هاي. ثلاث عمليّات عملتهن اللي هنّي بمستشفى خاصّ... اللي خلّاني أعملهم هناك أوّل إشي إنّه ما كان عندي وقت عَبِين[18] إنّي أقدّم ويجيني جواب، مع إنُّه أنا التأمين اللي إلي ما بغطّي كلّ إشي. أنا إلي زَي تقولي سلّة معيّنة فحوصات معيّنة أدوية معيّنة اللي أنا (أتلقّاها) بس إشي ثاني ممنوع. هَسّا في شغلات اللي أنا مجبورة بهيك حالة مستعجلة إنّي أسوّيها بالضفّة فهاد هو السبب اللي خلّاني... إذا كنت بدّي أعملها (بشكل خاصّ) -مثلًا بالناصرة أو كذا- بدّه يكون المبلغ عالي زيادة عن اللزوم هناك بكون عندي أخفّ شْوَيّ.

وأضافت إلى ذلك أنّها تفضّل الخضوع للعمليّات في الضفّة لأنّها تجد هناك مَن يساعدها بها ويسندها بعد إجراء العمليّة؛ والمقصود هنا أخواتها وإخوتها. فعلى الرغم من العلاقة الطيّبة مع عائلة الزوج، تجد النساء هذه العلاقة لها حدودها بحيث لا تجد إن مرضت الدعمَ نفسه الذي ستجده من أختها أو أخيها أو زوجته.

ويجدر بالذكر أنّ العبء المادّيّ ينتج كذلك عن حالة الزوج الاقتصاديّة. فغالبيّة النساء أشرنَ إلى أنّ الزوج لا يعمل حاليًّا، مع وجود أطفال، وراتب شهريّ منخفض للمرأة التي تدفع كذلك تأمينًا صحّيًّا خاصًّا. وقد أكّدت أفنان (وهي ناشطة مع العائلات المتضرّرة من قانون المواطَنة) أنّ أكثر من 60% من العائلات تقع تحت خطّ الفقر، ومن بعد أزمة كورونا أصبحت تلك النسبة 80%. وخلال فترة الكورونا -وَفق ما تذكر أفنان- النساء اللواتي لا يملكن بطاقات هُويّة بل بحوزتهنّ مجرّد تصريح لم يُعطَيْن الحقّ في التطعيم، وهذا جعل الناشطات يطالبن بحقّ التطعيم حتّى للنساء اللواتي لا يحملن بطاقات هُويّة.

النساء اللواتي لا يملكن الحقّ في الإقامة وتقتصر مكانتهنّ على الحصول على "تصريح زيارة زوج وأولاد" تدخل كلّ منهنّ بشكل عامّ إلى الخطّ الأخضر، وتبقى (خفيةً) حتّى بعد انتهاء صلاحيَة التصريح وإلى حين ذهابها لزيارة أهلها، لتقدّم عندها طلبًا لاستصدار تصريح جديد دون ضمان الحصول عليه. لذا لا تسافر النساء لزيارة أهلهنّ أكثر من مرّة واحدة في السنة، وهو ما يتسبّب في صعوبات

18. إلى حين.

نفسيّة وحزن البعد عن إخوتها وأخواتها. تحدّثت نساء كثيرات عن ألم غياب العلاقة بين أطفال كلّ منهنّ وأخوالهم /خالاتهم، باعتبار أنّ الغربة بين عائلتها الأصليّة وعائلتها الخاصّة تؤلمها، ممّا يتسبّب لها في الاكتئاب كلّما عادت من عند أهلها في مناطق الضفّة.

وبخلاف النساء اللواتي يحملن تصاريح للزيارة فقط، ثمّة نساء يحملن بطاقة هُويّة أو تصريحًا سنويًّا بالإقامة، وعلى الرغم من أنّهنّ تحدّثن عن ظروف حياتيّة فيها نوع من الراحة، حيث يستطعن زيارة الأهل متى شئن ويعملن من دون خوف، أشرن إلى وجود صعوبات من نوع آخر، كعدم القدرة على السفر والتنقُّل مع العائلة خارج البلاد بسهولة لكونهنّ لا يحملن الجنسيّة وجواز السفر الإسرائيليّ، على سبيل المثال. ومن الجدير بالذكر أنّه بغيةَ تجديد الإقامة السنويّة على النساء تجميعُ أوراق تثبت وجودهنّ، ولكونهنّ أمّهات في الداخل عليهنّ إرفاق أوراق ثبوتيّة مثل أوراق من المدرسة، وأوراق ضريبة إذا كنّ عاملات، وكشوف حسابات مصرفيّة، وغير ذلك. وقد ذكرت سناء أنّ هذا العبء السنويّ هو أكبر صعوبة تواجهها، وأنّها أحيانًا لا تملك القوّة النفسيّة لتقوم بالتحضير للطلب. إلى ذلك أضافت أمل:

> مش سهل لأنّه قبل موعد تجديد الإقامة بنقعد نجمع أوراق من المدارس من صندوق المرضى إثباتات إنُّه إنت هون، مَيّة، كهربا، اوراق شو بتدفعي، كلُّه يعني هذا بيقعد جوزي مطاردات من البلديّة للخضيرة ولوزارة الداخليّة وبيجمع الأوراق وبِروح وبيودّوا وراه[19] عشان يروح يجيب التصريح من الخليل.

أضافت إلى هذا أفنان أنّه طُلب إليها مؤخّرًا من وزارة الداخليّة إرفاق خمسة مكاتيب توصية من خمسة أشخاص يشهدون بأنّهم يعرفونها، وبأنّها "تصلح" للإقامة في الداخل، بحيث عليها ملء نماذج الطلبات باللغة العبريّة أو الإنجليزيّة على الرغم من عدم معرفتها للعبريّة، وهو أحد الحواجز التي تعيق حياة الكثير من النساء، على نحوِ ما شرحت ذلك أمل بقولها:

> أنا مثلًا في محلّات اللي بقدرش أروح عليها لحالي إلّا مع جوزي من ناحية لغة عبريّة يعني أنا صَحّ تعلّمت لغة عبريّة قراءة وكتابة يعني في كلمات بحكيها وبفهم شويّ بَس مش زَيّ واحدة تعلّمت هون عبراني... عالمستشفى بقدرش أروح لحالي... حتّى إذا التقينا

19. يتواصلون معه.

> مع ناس بيشتغلوا مع جوزي ييجوا ويحاولوا يحكوا معاي وأنا بقيتش أدبّر حالي كون أصير أعيّط بعد ما يروحوا كان كثير يؤثّر عليّ [تبكي] لأنّها اللغة العبريّة هي الأساس. أنا بقيت بدّي أتعلّم أصلًا طِبّ، ومُعدّلي بقى عالي طول عمري بعرف إنچليزي وكلّ شي متمكّنة منه فلمّا جيت هون حسّيت في نقص. [بكاء]

يُضاف إلى تلك الصعوبات الشعورُ بالإهانة حين تكون في مناطق الضفّة الغربيّة وفي طريق عودتها إلى بيتها داخل الخطّ الأخضر؛ فحين تصل إلى الحاجز العسكريّ الإسرائيليّ يُطلب إليها أن تَرْكن "على اليمين" للتفتيش، وذلك يشمل الترجُّل من السيّارة وفتح جميع الأبواب وإنزال حمولتها للتفتيش من قِبل الجنود مرافَقين بكلاب حرس الحدود. بالإضافة إلى هذا، يرافق العائلاتِ الشعورُ بالمهانة الناتج عن طلب فحص الحمض النوويّ (DNA) الذي تُجْبَر العائلات على القيام به لإثبات بُنُوَّتها لأطفالها،[20] والذي تبلغ تكلفته عشرات آلاف الشواقل. وعن الموضوع هذا عقّبت أفنان بقولها:

> واحدة من الأشياء اللي بنطالب فيها هو إنّه يوقّفوا فحص الـ DNA. بطلبوا من العائلات يثبتوا إنُّه وْلادهم هم وْلادهم، فكان تعقيبي ورَدّي عليهم إنّه وْلادنا مِش وْلاد (زنا) عشان إحنا نثبت إنُّه هم وْلادنا... الفحص مكلف من ناحية ماديّة... العيلة اللي عندها ستّ وْلاد بطلبوا منهم يعملوا ستّة DNA... كلفة الفحص الواحد مع ترجمته من 2,500 شيكل لَ 4,000 شيكل... هذا طلب من عدّة طلبات... كمان نقطة هاي العائلات هي مش (وصيّة قانونيّة) على ابنها ومن تجربة شخصيّة ابني كان عمره 18 إلّا ثلاث أيّام وقع وأكل هواية[21] بإجره في الشغل وبقى (الحديث) عن (بتر) كفّ الرجل... من حَدّ ما أكل الهواي وراح عالمستشفى جوزي وإبني الكبير كانوا معو والمسا روّحوا عالبيت... بعدها أنا كمّلت مع الولد... فوّتوه وجهّزوا إنّه يكون جاهز لأيّ إشي يفوت لغرفة العمليّات بعدها بيجوا عِنّا (طبيب التخدير) بيطلبوا منّي هويّتي عشان أوقّع فأعطيته الهويّة... بيروح (طبيب التخدير) وبيرجع لي مع الأمن إنّه أنا مش (الوصيّة القانونيّة) على ولادي... هناك أنا كنت منهارة منهارة.

20. المقصود هنا العائلات التي فيها تتقدّم الأمّ بطلب لتجديد الإقامة أو الهُويّة.
21. إصابة.

جزء من العبء المادّيّ الذي ينضاف إلى أعباء تلك العائلات هو طلب تصريح من السلطة المحلّيّة (الإسرائيليّة)، وهذا يتطلّب أن يكون حساب الضريبة للعائلة صفرًا، أي أن تَكون قد سدّدت جميع الضرائب المترتّبة عليها للسلطة المحلّيّة، ممّا يُجبِر العائلات على دفع مبالغ الضريبة قبل أن يتاح لها تقديم الطلب. تلك الأعباء المادّيّة والاجتماعيّة والسياسيّة ينجم عنها عبء نفسيّ نتيجتُه القلقُ والاكتئابُ المزمنان وغيرُ ذلك.

من اللافت أنّ واحدة فقط من بين المشارِكات (رحاب) ذكرت أنّها واجهت صعوبات من قِبل السلطة الفلسطينيّة أيضًا حين كانت تقدّم طلب الإقامة، إذ قالت: "برضو الفلسطينيّي صعّبوها معانا... بدّك تروحي على كلّ الدوائر الحكوميّة بالضفّة على البلديّة على الارتباط يعني كان "التصريح" طالع خمس أيام وتامنهم[22] اتّصلوا فيّي جبته[23] وبرضو كلّ ورقة بدّك تدفعي عليها مصاري خمسين شيكل، عشرين دينار"...

تأثير الصعوبات على النساء:

أشارت غالبيّة النساء المشارِكات في البحث، وبصرف النظر عن مكانتهنّ القانونيّة، إلى الأثر السلبيّ للصعوبات التي يواجهنها على حالتهنّ النفسيّة. فعلى سبيل المثال، وصفت فاتن ذلك على النحو التالي:

> غالبيّة الأيّام بَضَلّ بالبيت... نفسيّتي ليش أنا تعبانة؟! لإنّي أنا ما بنتمي. لمّا إنتِ ما بتنتمي لمجتمع... عاداته غير... كلّ شي فيه غير عن شو إنتِ تربّيتي عن شو إنتِ متعوّدة، بِكون الإشي صعب وخاصّة إنُّه إنتِ مش معترَف فيكِ هون. هاد بكون أصعب.. لا عارفة تسوقي... المنطقة اللي إحنا عايشين فيها ما فيها مواصلات فَيَا بِكون معك سيّارة يا بتضلّك بالبيت... نفسيًّا تعبانة لإنُّه الوضع الوضع مش عارفة أمشي، مش عارفة أخلّص أموري... في عقبات عقبة ورا عقبة ورا عقبة لإنّي بَس مَعيش هويّة... حتّى لو معي إقامة الإشي اللي بدّي إيّاه بِكون برضه محدود مش كلّ شي مُتاح إلي. الإقامة ما بتعطيكِ كلّ شي. هاي مشكلة برضه. يعني بهاي الدولة يا بتكوني مواطنة يا بِتْكونيش...

22. إلى أن.
23. أحضرته.

وقد وجدنا أنّه في الكثير من الأحيان ينتج هذا التعب النفسيّ عن البعد عن الأهل، وعن عائلات النساء الأصليّة. فعلى سبيل المثال، وصفت نور شعورها قائلة:

> سبحان الله في كلمة دايمًا علساني بحكيلهم إيّاها مجرّد أنا ما بفوت على مناطق الضفّة الغربيّة بَحِسّ ردّت فيّي الروح... بَحِسّ زيّ طاقة أعطيتيني إيّاها بصير حتّى سبحان الله شكلي بتغيّر... النفسيّة بتتغيّر... كلّ شي فيّي بحسّ عندي طاقة فُل[24]... عكس لمّا أنا باجي هون بَحِسّ حالي بصير مرّة واحدة محبطة... هناك بلاقي حدا أقعد معاه. بلاقي حدا أتخرّف معاه... مرّات إنت بحاجة لأخت تتخرّفي معها. مرّات بحاجة لأخ اللي بساعة مثلًا صارت معك مشكلة بحياتك اليوميّة مع زوجك مع ولادك مع الجيران مع دارك عمّك مرّات إنت بحاجة للأخ للسند... مرّات بحاجة أخت سند... يعني مش دايمًا إنتي بعازة المصاري. مش دايمًا بحاجة للإشي المادّي.

يتكثّف الشعور بالغربة لكون النساء، حتّى التي تملك حقّ الإقامة، لا تستطيع الواحدة منهنّ استضافة أفراد عائلتها إلّا في حالات نادرة جدًّا، وعند شعور الحاجة إلى القرب والدعم من العائلة.

حتّى أفنان، التي تعمل كناشطة وعرّفت نفسها بأنّها قويّة، بكت أثناء المقابلة حين سألناها عن تأثير وضعها عليها وهي بمكانة تحمل فيها هُويّة تجدّدها كلّ سنتين، ممّا يمكّننا من الاستنتاج أنّ الحصول على الهُويّة لا يخلق حصانة سياسيّة أو اجتماعيّة، بل يخلق طبقة مختلفة من الهشاشة. بالإضافة إلى غياب الدعم النفسيّ في الداخل، والتعب النفسيّ الناتج عن البعد، أشارت النساء إلى الضغط النفسيّ الذي يواجهنه خوفًا من عدم الموافَقة على تجديد الإقامة السنويّة كلّ سنة أو الهُويّة كلّ سنتين، ممّا يخلق حالة متواصلة من التوتُّر وعدم الاستقرار النفسيّ والقلق الذي يتحوّل في كثير من الأحيان إلى قلق مزمن.

لقد بيّنت الدراسة أنّ غالبيّة النساء يعانين من تعقيدات جسديّة وَ/أو نفسيّة بسبب أوضاعهنّ. فعلى سبيل المثال، إنّ من تبقى منهنّ داخل الخطّ الأخضر دون تصريح كي تبقى قرب أطفالها وزوجها تعيش دومًا في حالة خوف وتأهُّب، ولا سيّما حين تخرج خارج البلدة. وبعض النساء قُبِض عليهنّ ورُحِّلن إلى مناطق

24. مليئة.

الضفّة ومُنِعن من الدخول مجدَّدًا لأشهر متواصلة، بعيدات عن أطفالهنّ حتّى الرُّضَّع. مثال على ذلك نجده في كلام نور التي شرحت وضع بيتها وتأثير الطرق الالتفافيّة عليها جسديًّا:

> إذا أنا مش موجودة يعني البيت خرب. يعني أنا بالفترة اللي كنت فيها مُبعَدة عن بيتي البيت كان (تقريبًا) دمار. كانوا بناتي كثير زغار مش زَيّ اليوم بركنوا على حالهم. أنا بحكي لك عن كانوا بصفّ خامس وسادس وكذا بحكي لك كان هاد الحكي قبل 15 سنة. الإشي مَكَنْش سهل عليهم؛ فِش حدّ يدير باله عليهم. كنت أنا حامل. رميت[25] كذا مرّة من طلعاتي ونزلاتي عالمعبر من كثر الإجهاد. أنا رميت حوالي أربع مرّات. كان الإشي مش سهل بالمرّة علَيّ يعني... كان الإشي صعب جدًّا جدًّا؛ يعني البنات فاتن[26] بحالة نفسيّة. في عندي البنت الكبيرة كان وضعها جدًّا سيّئ؛ كلّ الوقت عياط.[27] مَكَنْش في تركيز بالدراسة. كانت نفسيّتها تعبانة. خَواتها نفس الشي... بالفترة اللي أنا أُبعِدت فيها كنت رامية 4-5 مرّات. بالفترة اللي أُبعِدت فيها كنت أنا مخلّفة[28] جديد؛ يعني كان عندي الولد جديد. كانوا يجيبوا لي ايّاه زيارة؛ يعني أشوفه[29] أكم ساعة ويروّحوه معاهم. ما كنت أشوفه يعني.

أقوال نور تؤكّد أنّ الخوف الدائم والتعب النفسيّ والجسديّ يؤثّران سلبًا على الصحّة الجسديّة والنفسيّة للنساء، وعلى صحّة أطفالهنّ النفسيّة كذلك.

من الجدير بالذكر أنّ أحد تأثيرات تلك التجربة على كثير من النساء هو الندم على الزواج من رجل فلسطينيّ يعيش داخل الخطّ الأخضر. فحين سألنا النساء عن الدرس الأكبر الذي تعلّمنه من هذه التجربة، أو عمّا كنّ سيغيّرنه لو رجع بهنّ الزمن إلى الماضي، أشارت الكثيرات منهنّ إلى أنّهنّ ما كنّ ليتزوّجن داخل الخطّ الأخضر، وكنّ سيفضّلن الزواج داخل مناطق الضفّة. على الرغم من أنّ غالبيّتهنّ ذكرن العلاقة الطيّبة التي جمعتهنّ بعائلة الزوج، والعلاقة القويّة مع الزوج، تُفْضي بهنّ صعوبات الحياة اليوميّة وإجحافها وتأثيرها عليهنّ جسديًّا ونفسيًّا إلى

25. أجهضت.
26. دخلن.
27. بكاء.
28. والدة /مُنجِبة.
29. أراه.

الندم على قرار الزواج والعيش في مناطق الـ48. فعلى سبيل المثال، قالت سناء:

> أكيد مرّات الواحد من كثر ضغط الحياة بوصل لطريق مسدود زَي ما حكيت لك. إذا بدّي أفكّر بالانفصال أكيد بَفَكّر أرجع لعند أهلي... أنا لو بعيش معهم على حصيرة ولا أعيش بذُلّ؛ فأنا اللي فكرت فيه فكرت بولادي لإنّي أنا كثير بسمع وبشوف لمّا الإمّ بتنفصل عن الأب والأب بنفصل عن مرته وين بكون مصير الوْلاد... خاصّة إنّه وضعي بختلف عن وضع حدا ثاني... لمّا أنا من الضفّة، أنو اللي بدّه يحماني، وأنو بدّه يدير باله على ولادي على تعليمهم وعليهم، ويوجّههم للطريق الصحّ ويدلّهم على مصلحتهم وأهدافهم؟ مين؟! أصلًا أنا وضعي حسّاس... ما حدا... فأنا فكّرت بوْلادي بسُلّم الأولويّات إنّي أضلّ معهم أضحّي من شانهم وخلص...

وكما أشرنا في بداية هذه الورقة، بسبب الأولاد الذين يحملون الهُويّة الإسرائيليّة والجنسيّة الإسرائيليّة، لا تستطيع الأمّ أن تستخرج لهم رقْمًا وطنيًّا فلسطينيًّا، أي لا يحصلون على الجنسيّة الفلسطينيّة، وهذا يعني أنّها إن انفصلت عن زوجها وقرّرت الرجوع إلى مناطق الضفّة الغربيّة لا تستطيع ذلك لأنّها لا تستطيع تسجيلهم في مدارس أو مراكز صحّيّة أو لأيّ خدمة أخرى. لذا، تُفضِّل النساء البقاء والتحمُّل لأجل الأطفال. جدير بالذكر أنّ أربعًا من النساء[30] لم يُبْدِين ندمًا على الزواج، بل إنّ كلًّا منهنّ قالت إنّها ستعيد الكَرّة لو رجع بها الزمن إلى الوراء، إلّا أنّهنّ تحفّظن على نصيحة الأهل بتزويج بناتهنّ لرجل من الداخل اليوم، وأكّدن أنّه في السابق كان الأمر أسهل، وأمّا اليوم فالوضع معقَّد وينبغي التأكُّدُ من الشخص وعائلته قبل الموافَقة، والأخذُ بعين الاعتبار الصعوبات السياسيّة.

إستراتيجيّات التكيُّف والمواجَهة للصعوبات

بيّنت المقابَلات أنّ النساء يستخدمن عدّة إستراتيجيّات لمواجهة ضغوط الحياة والتكيُّف لأوضاعهنّ القائمة، ولتطوير القدرة على مواصلة الحياة من أجلهنّ ومن أجل أطفالهنّ. تلك الإستراتيجيّات متعدّدة، منها ما هو على المستوى الشخصيّ، ومنها ما هو على المستوى الاجتماعيّ. فعلى المستوى الشخصيّ، تلجأ النساء إلى الدعم العاطفيّ من الصديقات، والبعض يحقّقن ذلك من خلال ممارسات دينيّة. على سبيل المثال، قالت أميمة:

30. أربعتهنّ يحملن إمّا إقامة أو هُويّة.

> شوفي لا بدّ الواحد مرّات بفوت بصعوبات؛ بَس أنا بقرأ قرآن كثير... "أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ"... يعني بطمئنّ الواحد... طبعًا مليش حدا هون لا أخت لا بنت لا حدا الواحد يروح عنده. خلص بقعد بقرأ قرآن وبهدأ.

بعض النساء تعلّمن اللغة العبريّة بشكل شخصيّ، وبعضهنّ من خلال دورات مجّانيّة يوفّر تنظيمَها المجلسُ المحلّيّ أو البلديّة. بالإضافة إلى هذا، تستغلّ النساء وجود دورات مهنيّة مجّانيّة غالبًا يموّلها المجلس المحلّيّ أو البلديّة، ومن خلال تلك الدورات يبدأن مشوارًا مهنيًّا وتمويلًا ذاتيًّا لمشاريعهنّ. فعلى سبيل المثال، شرحت لنا نيڤين كيف وصلت إلى تأسيس مشروع كامل بدءًا من دورة بسيطة في المجلس المحلّيّ، إذ قالت:

> أنا تعلّمت (صنع الحلويّات) وهاي الأشياء... تعلّمت أوّل إشي أوّل كورس هان. بعدها صرت بدّي أتقدّم لحدّ ما طْلعِتْ أخذت كورس خارج البلاد... فخلص حطّيت الإشي براسي إنّه الإشي حبّيته... طوّرت حالي على الفيسبوك... بديت أجيب أدوات اللي هي مش موجودة، وأجت ببالي فكرة إنّي أعلّم هون بهاد الطابق... بقت أوّل دورات بعدين أتطوّر لعدّة محلّات... صرت أعلّم بمدرسة في البلد اللي هي فيها معدّات كاملة أصلًا في قسم التغذية هناك فانطلقت من هناك...

بالإضافة إلى المشاريع الخاصّة، اتّبعت النساء إستراتيجيّة العمل في القِطاع الخاصّ بدون كشف راتب، نحو: مربّية في حضانة خاصّة؛ عاملة في محلّ لبيع الملابس؛ معلّمة لطلّاب بشكل خاصّ في البيت. هذا العمل، على الرغم من الراتب المنخفض وانعدام حقوق العمّال فيه، هو بمثابة دعم مادّيّ كبير للمرأة ودعم معنويّ كذلك، من خلاله تستطيع الانخراطَ أكثر في المجتمع، وتنميةَ استقلاليّة اقتصاديّة تقوّيها وتقوّي ثقتها بنفسها وغير ذلك.

ثمّة إستراتيجيّة أخرى أَبْدَتْها النساء هي تقوية مكانتهنّ الاجتماعيّة من خلال بناء علاقات وثيقة وجيّدة مع عائلة الزوج والمجتمع المحيط. فبالنسبة لهنّ، قوّة العلاقة مع العائلة هي مصدر للدعم وبعض الأمان الذي تحتاجه. فعلاقتها الطيّبة معهم، والتي تعبِّر عنها بمشاركتهم أفراحهم وأتراحهم والقيام "بالواجب" والحضور لأجلهم حين يحتاجون مساعدة، كان لها إسهام في تقوية مكانتها في العائلة، وفي تسهيل قبولها وعدم التعامل معها كغريبة. على سبيل المثال، قالت أميمة:

> في أخت لزوجي عندها مشاكل بعينيها بتحبّش تسافر إلّا معي... مثلًا عالعمرا أخذتها أنا مرّتين يعني أنا ويّاها طول الوقت... نروح مع بعض... فيعني أنا بَحِبّ أطلّعها... هي بَرْضُه مش متزوّجة... قاعدة بالبيت لحالها. إذا بدنا نطلع والّا نسافر والّا إشي، بقول لُه (لزوجها) هات نجيبها تطلع معنا تغيّر جوّ.

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت لنا النساء أنّ تفوُّق أطفالهنّ في المدارس والجامعات وكونهم "مربَّيين"[31] يسهمان في تقوية مكانتهنّ في المجتمع؛ فأولاد كلّ منهنّ هم شهادة على نجاحها وعلى طيب أصلها، وهُمْ وجهة تفتخر بها وبإنجازها أمام المجتمع. على سبيل المثال، قالت أمل: "القوّة بوخدها من إنّه حياتي لازم تمشي وبناتي لازم يكنن أحسن بنات وإبني كمان".

العوامل المساعِدة على التكيُّف ومواجهة تحدّيات الحياة اليوميّة

أشارت جميع النساء إلى الدعم الذي حصلن ويحصلن عليه من الأزواج. هذا الدعم هو عاطفيّ ومادّيّ وبيروقراطيّ. غالبيّتهم سعَوْا ويسعَوْن لمساعدتهنّ في الحصول على الإقامة والهُويّة دون كلل. لدى معظمهنّ، تظهر العلاقة مع الزوج مَصْدرًا مركزيًّا للدفء والحميميّة، ولم تَظهر كسلطة أو سيطرة. على سبيل المثال، قالت أميمة:

> .. الصبح آخد الولد وأروح عالمدرسة. بعد الظهر أرجع أجيب الولد وأروح عالدار... هَسّا جوزي كان يساعدني كثير... أوّل شي بالطبيخ... يعني إذا أنا مش طابخة قبل ما أطلع هو يروح قبلي يحضّر الأكل... ونتساعد عالوْلاد كثير...

وأضافت أمل قائلة:

> زوجي كثير حنون وقلبه طيّب ويمكن هذا اللي شجّعني أوافق عليه... في ناس متجوّزين من الضفّة وقصّة إقامة ووْراق هذا الإشي يغلّبهم. هو بالمرّة لا، يعني يمكن مرّات أنا أحسّسه إنّي متضايقة من الموضوع وهو يقعد يهدّي فيّي...

بالإضافة إلى تلقّي الدعم من الزوج، تحدّثت جميع المشاركات عن الدعم الذي تلقَّيْنه من عائلة الزوج حين احتجن ذلك. وقد أكّدت غالبيّتهن أنّ علاقاتهنّ كانت

31. أي على خُلق حسن.

طيّبة وقويّة مع عائلة الزوج. على سبيل المثال، وصفت نيڤين علاقتها مع أهل زوجها بالكلمات التالية:

> الصراحة أنا أوّل ما تجوّزت بقوا أهله ميعاملونيش كإنّي كنّة[32]... يعني أنا إذا تضايقت من جوزي بالبداية بقت صعبة الحياة جوز ومره أكيد. بقت في مشاكل وخلافات؛ يعني مش فاهمين بعض بسبب الجيل... بقى ملجئي حماتي اللّه يرحمها... بقت كثير كثير مليحة معي وتحبّني عالآخِر... وبنات حماي نفس الشي... حماتي بقت تحمّم [الولد] الكبير لجيل سنة ونصّ... لإنّهم بقوا كثير قْراب علَيّ ولَحَدّ اليوم...

ثمّة دعم آخر كان من الجيران والبيئة القريبة لهنّ. على سبيل المثال، قالت رحاب إنّ مصدر قوّتها "من ربّ العالمين وجاراتي... بنفضفض لبعضنا [تضحك]". وهنالك دعم آخر لقيته أمّهات لمراهقين/ات أو بالغين/ات كونهم يسهمون في الأعمال المنزليّة والاهتمام بالإخوة الأصغر إذا اضطُرّت الأمّ إلى التغيُّب عن البيت للعمل أو لزيارة الأهل أو لعلاج في الضفّة.

ويجدر بالذكر هنا أنّ العلاقة الوحيدة التي لا زالت متوتّرة حتّى اليوم هي في حالة سناء التي شرحت أنّ الزواج كان زواج "بدل"، أي إنّها تزوّجت من أخي زوجة أخيها ولكن الزواج الأخير -أي زواج أخيها من أخت الزوج- لم ينجح، وحصلت مشاكل أدّت إلى نبذها وعدم التعامل معها كفرد من العائلة حتّى اليوم.

تجدر الإشارة إلى أنّ أحد العوامل التي أسهمت في تأقلُم وتكيُّف النساء وتَمَكُّنهنّ من ممارسة حياتهنّ هو وجود الدورات المجّانيّة من قِبل مؤسّسات مختلفة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل كدورات اللغة العبريّة، وفنّ التجميل، وفنّ الطبخ على سبيل المثال. تلك الدورات أسهمت في تقوية النساء لتكون كلّ منهنّ مستقلّة حين تذهب إلى المؤسّسات، وساعدتها في إنشاء عمل بشكل مستقلّ أو إيجاد عمل في القِطاع الخاصّ في بلدتها. على سبيل المثال، قالت أمل: "بيجوا عندي وْلاد وبَعَلّمهم هان في الدار". إنّ توافر فرص للعمل في القِطاع الخاصّ من غير كشف راتب، ومن غير تسجيل رسميّ، كان مساعدًا للنساء من الناحية المادّيّة، لكنّه في الوقت نفسه كان مجحِفًا من ناحية تحصيل وضمان حقوقهنّ

32. زوجة الابن.

كعاملات. إحدى المشارِكات ذكرت أنّ مشغِّلتها حصّلت لها حقوقها بسبب وجود ما يسمّى قانون "العامل الأجنبيّ" الذي استطاعت من خلاله بعض النساء العمل وتحصيل بعض الحقوق (نحو: التأمين الصحّيّ؛ فتح حساب بنك...).

علاوة على ذلك، بعض الجمعيّات الحقوقيّة اللاربحيّة وغير التابعة للحكومة الإسرائيليّة تدعم أولئك النساء. وأخيرًا يمكن القول إنّ للتطوّر التكنولوجيّ وتوافر مساحات افتراضيّة للتواصل المستمرّ مع العائلة الأصليّة حين تكون في الداخل، والتواصل مع عائلتها إذا "سُجنت" في مناطق الضفّة، دَوْرًا له إسهام في تغلُّب النساء على الصعاب النفسيّة الناتجة عن البعد عن إحدى عائلتَيْها. ونقول هنا إنّها سُجِنت لأنّه يُفرض عليها البقاء وعدم السماح لها بدخول مناطق الـ48 أو الـ67 إذا كانت صلاحيَة تصريحها منتهية. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أنّ النساء اللواتي قابلناهنّ لم يُشِرْن إلى الأطر النسويّة القُطريّة على أنّها مصدر دعم معنويّ أو قانونيّ لهنّ.

نقاش وإجمال

بحثت هذه الدراسة في تجارب النساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل الخطّ الأخضر، وعلى وجه التحديد في منطقة المثلّث. بيّنت الدراسة أنّ هذه الشريحة من النساء تنتقل من حالة هشاشة ناتجة بالأساس عن الاحتلال الإسرائيليّ لمناطق الضفّة الغربيّة، إلى حالة هشاشة أخرى تتكثّف فيها الممارسات الاستعماريّة بحقّ المجتمع الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر. بيّنت دراستنا أنّ النساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل الخطّ الأخضر ينتمين إلى درجات متفاوتة من الهشاشة، وذاك يتعلّق بنوع التصريح الذي تعطيه إسرائيل لهنّ. فالنساء اللاتي استطعن تحصيل هُويّة تصلح لسنتين يستطعن بطريقةٍ ما تحصيلَ بعض الحقوق (كالعمل والتأمين الصحّيّ والأمان العائليّ، على سبيل المثال)، ولكنّهنّ -على نحوِ ما بيّنّا- يواجهن صعوبات بيروقراطيّة كبيرة كلّما ترتّب عليهنّ تجديد الإقامة. أمّا النساء اللاتي يحملن تصريح زيارة زوج فقط، فهنّ النساء اللاتي يتكثّف تعرُّضهنّ للمخاطر، ويمكن أن نصنّفهنّ على أنّهنّ يعشن الدرجة الأصعب من الهشاشة "The precariat" بكلمات بتلر(Butler, 2009, 2016) ، وذلك لكونهنّ يكملن العيش مع عائلاتهنّ وبالقرب من أولادهنّ على الرغم من انتهاء صلاحيَة التصريح، وبهذا يَكُنّ دومًا في حالة خوف واحتمال التعرُّض للملاحقة والطرد والإبعاد عن العائلة والأطفال، وحصل ذلك مع عدد من النساء اللاتي شاركن في البحث. يمكن

اعتبار خلق تلك الطبقات المختلفة من الهشاشة سياسة استعماريّة تبتغي خلق عدم وضوح وعدم استقرار، وهو ما يُضعِف المستعمَر/ة ويجعله/ا دومًا في حالة تأهُّب لسيناريو أسوأ، أو في حالة رغبة مستمرّة لإرضاء السلطة من أجل تحصيل حقّ إنسانيّ أساسيّ هو الإقامة مع العائلة وبالقرب من الأطفال. ولمسنا أنّ كلّ طبقة من الهشاشة تسهم في تكريس الطبقات الجندريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وغيرها.

وقد بيّنت الدراسة أنّ جزءًا من هشاشة النساء ناتج عن عدم قدرتهنّ على أخذ أطفالهنّ معهنّ للعيش في مناطق الضفّة الغربيّة إذا حصل لهنّ مكروه (خلاف عائليّ؛ طلاق؛ وفاة الزوج؛ عدم تجديد التصريح والإقامة)، وذلك لأنّ الأطفال لا يستطيعون الحصول على هُويّة فلسطينيّة والحصول على الخدمات الصحّيّة والتربويّة وغيرها في مناطق الضفّة الغربيّة. لذا، تُضطرّ المرأة إلى تحمُّل الأعباء السياسيّة والاجتماعيّة والنفسيّة والاقتصاديّة على الرغم منها لضمان البقاء ومن أجل عدم اقتلاعها من بيتها وترحيلها إلى الضفّة الغربيّة. وبحسب القانون الفلسطينيّ، النساء الفلسطينيّات يستطعن منح الجنسيّة الفلسطينيّة لأولادهنّ، ولكنْ نتيجةً لبعض بنود اتّفاقات أوسلو لا تستطيع ذلك إذا تزوّجت رجلًا يحمل الجنسيّة الإسرائيليّة. كثيرات من النسويّات في السياق الفلسطينيّ يدّعين أنّ اتّفاقات أوسلو كان لها دَوْر كبير في تكثيف العنف السياسيّ والجندريّ تجاه النساء الفلسطينيّات. على سبيل المثال، جونسون وكُتّاب تدّعيان أنّ اتّفاقات أوسلو "خلقت مُناخًا من عدم الاستقرار العميق، وصاغت صورة جديدة للنشاط السياسيّ الفلسطينيّ الذي همّش الكثير من المجتمع والنساء على وجه الخصوص" (Johnson and Kuttab, 2001, p. 26). بنود اتّفاقات أوسلو هي واحد من بين العوامل التي تتقاطع مع عوامل أخرى وتخلق بنْية الهشاشة لتلك النساء. فإضافة إلى ذلك، بيّنَ هذا البحث تقاطُع الحالة الاقتصاديّة، ودعم الزوج والعائلة (الأصليّة أو الجديدة)، وعدد الأولاد، وسنّ الأولاد، ونوع التصريح الذي تحمله المرأة. بيّنت الدراسة أنّ التقاطع بين جميع تلك العوامل هو ما يبني شكل حياة أولئك النساء على المستوى اليوميّ المُعاش. فقد وجدنا أنّ دعم العائلة الأصليّة يخفّف من عبء الغربة عليهنّ، وكون الأولاد راشدين يسهم في دعمها نفسيًّا وفي مهامّها اليوميّة، ودعم الزوج على وجه الخصوص يسهم في سيرورة تقديمها نموذج طلب الإقامة أو الهُويّة، ودعم عائلة الزوج يسهم في تخفيف العبء الاجتماعيّ الاقتصاديّ والنفسيّ حتّى حين تُبعَد إلى الضفّة لتجدهم يحتضنون أطفالها حتّى عودتها. فدراسة ظاهر-ناشف (2022) عن النساء الفلسطينيّات

اللاتي تزوّجن ويعشن في النقب بيّنتْ مدى الإجحاف والعنف المجتمعيّ والأبويّ تجاههنّ، إضافة إلى العنف الاستعماريّ، ممّا يُكثّف هشاشتهنّ ليجعلهنّ في أسوأ طبقات الهشاشة والغربة والإقصاء، عاجزات عن حماية أنفسهنّ جسديًّا ونفسيًّا واجتماعيًّا. وندّعي هنا أنّ حالة النساء في النقب أصعب من نظيرتها لدى النساء في المثلّث؛ وذلك أنّ الأخيرات -في الغالب- نساء في زواج أحاديّ (أي زوج مع زوجة واحدة)، بينما النساء في النقب يَكُنّ من بين عدد من الزوجات في ظروف اقتصاديّة صعبة جدًّا، ويفتقرن إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحّيّة بشتّى أنواعها. ويمكن أن نَعْزو الفروق بين الشريحتَيْن من النساء أوّلًا إلى الفرق في الوضع الاقتصاديّ بين سكّان النقب وسكّان منطقة المثلّث، وثانيًا إلى العادات والتقاليد (كتعدُّد الزوجات الدارج جدًّا في النقب -على سبيل المثال)، وإلى العنف الأُسَريّ ذي الكثافة الأكبر في النقب. وهذا يؤكّد أنّ التقاطُعيّة (Intersectionality) هي الإطار المفاهيميّ الأكثر مناسَبةً لتحليل وفهم تلك الفروق. يمكن تفسير بعض الفروق الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين السياقَيْن بأن تُعْزى إلى الفروق التي تخلقها إسرائيل بالتعامل مع الفلسطينيّين، والتي تعود إلى سياسة استعماريّة مقصودة ترمي إلى خلق فجوات تنتهي بفجوات في المجتمع نفسه. فقد أشارت ريما حمامي إلى الكيفيّة التي توزّع فيها إسرائيل الهشاشة في فلسطين بشكل غير متساوٍ عبْر وداخل الضفّة الغربيّة كجزء من مشروعها الاستعماريّ الاستيطانيّ، كي تخلق طبقات مختلفة منها (Hammami, 2016). المقارنة بين السياقات الفلسطينيّة المختلفة للنساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل الخطّ الأخضر تبيِّنُ صحّة وشدّة هذه الحجّة.

إحدى النتائج المُهِمّة في هذه الدراسة هي أنّ التعقيدات وكثرة المتطلّبات الإسرائيليّة، التي تبلغ حدّ الإهانة والتشكيك في الأمومة والأبوّة خلال المسار، تشكّل العبءَ الأكبر والذي يؤثّر سلبًا على حالة واستقرار النساء نفسيًّا، وأحيانًا حتّى على العلاقة بالزوج الذي تصل به الحال أحيانًا إلى التعب واليأس والتنازل. لطالما كانت البيروقراطيّة وسيلة تستخدمها الدولة الحديثة لإخضاع مواطنيها والسيطرة عليهم، وتتكثّف قسوتها حين يكون الشخص طالبًا للّجوء أو المواطَنة. فمثلًا تستخدم بِرْدا (2012) مفهوم "اللاهوت الأمنيّ" (Security theology) الذي تستخدمه إسرائيل كوسيلة وحجّة احتلاليّة لفرض منظومة "تصاريح" بيروقراطيّة تجعل من حياة الفلسطينيّ/ة "حياة مكشوفة" خلال هذا المسار. لقد طرح جورجيو أجامبين (2005) مفهوم الحياة المكشوفة (Bare life) ليصف من خلاله حياةَ مَن يُستثنَوْن من القانون من خلال القانون ويكونون تحت سيطرة الدولة التامّة. وفي حين تبيِّنُ

الدراسة حياةَ النساء المكشوفة وسهولةَ تعرُّضهنّ للأذى السياسيّ والاجتماعيّ، لكونهنّ مقيمات "غير قانونيّات" داخل الخطّ الأخضر، فهنّ بمكانة أخطر ممّا وصفه أچامبين، وذلك لكونهنّ لا يمتلكن المواطَنة أو الجنسيّة التي يمكن أن تعطيهنّ بعض الحماية إذا استثناهنّ القانون الذي يسري على المواطن/ة. إنّ جزءًا أساسيًّا من استثناء النساء الفلسطينيّات وإخراجهنّ عن القانون وجعل حياتهنّ مكشوفة للممارسات الاحتلاليّة والاستعماريّة بموجب القانون هو قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل من سنة 2003 الذي أصبح الكابوسَ الأكبر للعائلات الفلسطينيّة حين يكون أحد الزوجين من الضفّة الغربيّة أو من قِطاع غزّة. لقد بيّنت الدراسة الفرق بين حياةِ النساء اللاتي يمتلكن هُويّة أو إقامة، وحياةِ نساء بدون إقامة وفقط حصلن على تصريح زيارة زوج وأولاد، وهذا يجعلنا نَخْلص إلى حقيقة التأثير المجحف لهذا القانون على حياة النساء وضرورة تطبيق تجميده فعليًّا لا صوريًّا فحسْب.

إحدى أبرز النتائج اللافتة في هذه الدراسة هي الإستراتيجيّات المختلفة التي تستخدمها النساء للتكيُّف والمواجَهة ومواصَلة الحياة اليوميّة على الرغم من الصعوبات الكبيرة والكثيرة التي يواجهنها. تلك الإستراتيجيّات هي تعبير عمّا ادّعته جوديث بتلر وآخرون أنّ الهشاشة والمقاوَمة أمران مترابطان بحيث لا مقاوَمة دون وجود هشاشة، وأنّ الهشاشة بحدّ ذاتها تخلق إمكانيّات المقاوَمة، أو لأنّ الهشاشة لا تعني عدم القدرة على العمل والتضحية والمواجَهة أو عدم القدرة على الأداء (Butler et al., 2016). تطرَّقَ العديد من الباحثين إلى إسهام أدائيّة المجتمع الفلسطينيّ في مقاومة الممارسات الاستعماريّة الإسرائيليّة. على سبيل المثال، يدّعي هَرْكِر (2011) أنّ الدعم الأسريّ والمجتمعيّ لدى الفلسطينيّين يقلّل من الهشاشة والمخاطر التي يتعرّضون لها. وقد وجدنا في هذه الدراسة كيف أسهَمَ الدعم العائليّ والمجتمعيّ -ولا سيّما دعم الزوج- في رفع قدرة النساء على التكيُّف ومواجهة الصعاب بشتّى أنواعها، ممّا يَسوقنا إلى خلاصة مُفادُها أنّ الدعم المجتمعيّ والدعم العائليّ أساسيّان في قدرة المستعمَر/ة على البقاء والمواجَهة والخلاص.

المَراجع

العنزي، محمّد البدري. (2011). تقرير حركة الكويتيّين البدون إلى لجنة الحقوق المدنيّة والسياسيّة بالأمم المتّحدة لمراجعة ملفّ الكويت في الدورة 103. **موقع حركة الكويتيّين البدون**. www.kuwbedmov.org

پرسر، روت. (2020). **حياة عارية: نساء من دون مكانة في حيفا والشمال**. حيفا: امْرأة لامْرأة - مركز نسويّ. [بالعبريّة].

جرايسي، برهوم. (2022، 13 آذار). **تقارير خاصّة: قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (أمر ساعة - قانون طوارئ)**. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة – مدار.

سالم، ضحى. (2020، 30 تمّوز). المنسيّات من النسويّة: ما الذي تواجهه النساء البدون؟ **منشور**. مستقاة بتاريخ (2022/9/11). من: /https://manshoor.com/society/bedon-women-forgotten-from-feminism

Agamben, Giorgio. (2005). **State of exception** (Attell, K. Trans.). Chicago: The University of Chicago Press.

Berda, Yael. (2012). **The bureaucracy of the occupation: An introduction to the permit regime**. Unpublished manuscript.

Butler, Judith. (2009). Performativity, precarity and sexual politics. **AIBR. Revista de Antropología Iberoamericana**, 4(3). Pp. i- xiii

Butler, Judith; Gambetti, Zeynep, & Sabsay, Leticia (Eds.). (2016). **Vulnerability in resistance**. Durham: Duke University Press.

Crenshaw, Kimberle. (1991). Mapping the margins: Intersectionality, identity politics, and violence against women of color. **Stanford Law Review**, 43(6). Pp. 1241–1299.

Daher-Nashif, Suhad. (2022). Vulnerability and precarity of Palestinian women in the Naqab. **Third World Quarterly**, 43(3). Pp. 703-720.

Hammami, Rima. (2016). 8 precarious politics: The activism of "bodies that count" (aligning with those that don't) in Palestine's colonial frontier. In Butler, Judith; Gambetti, Zeynep, & Sabsay, Leticia (Eds.). **Vulnerability in resistance** (pp. 167-190). Durham: Duke University Press.

Harding, Sandra. (2012). Feminist standpoints. In Hesse-Biber, Sharlene Nagy (Ed.). **Handbook of feminist research: Theory and praxis** (pp. 46-64). SAGE publications.

Harker, Christopher. (2011). Geopolitics and family in Palestine. **Geoforum**, 42(3). Pp 306-315.

Jad, Islah. (2003). Feminist reading of the Palestinian constitution draft. **Journal of Women Studies**, 2. Pp. 8–12.

Jefferis, Danielle C. (2012). Institutionalizing statelessness: the revocation of

residency rights of Palestinians in East Jerusalem. **International Journal of Refugee Law**, 24(2). Pp. 202-230.

Johnson, Penny, & Kuttab, Eileen. (2001). Where have all the women (and men) gone? Reflections on gender and the second Palestinian Intifada. **Feminist Review**, 69. Pp. 21–43.

Joronen, Mikko, & Mitch, Rose. (2020). Vulnerability and its politics: Precarity and the woundedness of power. **Progress in Human Geography**, 20(10). Pp. 1–17.

Priddy, Grace; Doman, Zoe; Berry, Emily, & Ahmad, Saleh. (2022). Gender-based violence in a complex humanitarian context: Unpacking the human sufferings among stateless Rohingya women. **Ethnicities**, 22(2). Pp 215-232.

Stein, Yael. (2004). **Forbidden families: Family unification and child registration in East Jerusalem**. B'tselem-The Israeli Information Centre for Human Rights in the Occupied Palestinian Territories and HaMoked: Center for the Defense of Individual. Israel. Retrieved in (March 7, 2023), from https://www.btselem.org/sites/default/files/sites/default/files2/publication/200401_forbidden_families_eng.pdf.

مـدى الكرمـل – المركـز العربـي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة، هـو مؤسسـة بحثيـة مسـتقلة غيـر ربحيـة تأسسـت عـام 2000 فـي مدينـة حيفـا. يهتـم مـدى الكرمـل بالتنميـة البشـرية والقوميـة فـي المجتمـع، ويهـدف إلـى تشـجيع البحـث التطبيقـي والنظـري حـول الفلسـطينيين فـي إسـرائيل. ويركـز مـدى الكرمـل علـى سياسـة الحكومـة والاحتياجـات الاجتماعيـة والتربويـة والاقتصاديـة للمواطنيـن الفلسـطينيين فـي إسـرائيل وعلـى الهويـة القوميـة والمواطنـة الديمقراطيـة. ويسـعى المركـز إلـى توفيـر قاعـدة مؤسسـاتية ومنـاخ فكـري لدراسـة احتياجـات الفلسـطينيين فـي إسـرائيل ومسـتقبلهم الجماعـي وعلاقتهـم بإسـرائيل وبباقـي أجـزاء الشـعب الفلسـطيني والعالـم العربـي. كمـا يسـعى إلـى تدريـب جيـل جديـد مـن علمـاء الاجتمـاع والسياسـة الفلسـطينيين علـى توجهـات نقديـة فـي الدراسـات الفلسـطينية والإسـرائيلية.